

عدل وتغيره ان ينظر ان هذا الماخوذ لم يكون من ربح اللحية وتجب عليه الطعام بحسب ما لو كان
مثلا مثل ربح اللحية يجب قيمته ربح اثني وثمانون ذكرا لاخذ دون الحلق لان السنة في الشرب الاثني
دون الحلق وذابان يقف منه حتى يودي الحرق العيون الشفة العليا وذكر الطيوي ان حلق سنة
وانما تجب به لا يرفع في الماء عند الشرب كما يشرب منه ولا يذبح من شرب حلال او قلم الظفارة
تجب طعام على الحرام مما يشاء او حتى اى تجب في الظفار بيده او رجله كلها كما تجب له
او حتى يدا او رجلا او ظفاره يدا او رجلا من الحلق وان حتى كلاله في حالي فكذلك عند حلق
وعند ما اربعة ما هو الاى وان حتى اقل من خمسة اظفار في رجله يصدق اى لكل ظفر صدقة
وقال زكريا الدم بقضى ثلثه منها وهو قول ابي حنيفة او الاثني اى كما يصدق بقضى
اظفار متوقفة عن يديه ورجليه لكل واحد منها وقال محمد عليه السلام ولا حتى عليه باخذ ظفر من غير
وان طيبته عضها مالا او لبس خيطا او حلق بعذر متعلق لكل واحد منها فهو حرام ان
ذبح في الحرام شاة او صدق مطلقا سوارك في الحرام وغيره ويجوز فيه التملك والاباحة عند ما
وعند حرق فيه التملك وقال في الاثني الاطعام الا في الحرام بثلاثة اى يصدق بثلاثة
اصوع من حنظل على سنة سائر لكل واحد صدق اصاع او صاع ثلثة ايام والنتائج في يديه شرط
ولا تان نظر الا فرج امره بشهوة فامتنع ويجزئ ان
قبله وسلم بشهوة او صاع في اذن الفرج مطلقا سوارك في اذن الفرج او لم ينزل وقال في نيل
الاحرام في جميع ذلك انزال وذكر في الجامع الصغير ان احس بشهوة فامتنع وذكر في الاصل
ولم يشترط الا هنا في المس والصحح ما ذكرهنا حتى يكون جائزا من وجه وانما قيد بشهوة الا
المس بدونها لاجرة بها وصدق بجيشة ان اصدق بجيشة في احد السبيلين قيل الوقوف
بوتة وقال في حجب بدنه وعن ابي حنيفة الا في الجماع في الدبر ويصحب في ارجح كما معنى من
الايقظ ويقضى في السنة الاخرى ولم يفتقر في غير اى لم يفتقر في قضا وما افسد وقال زكريا قال
اذا احرما وقال في غير قان اذا قربا من ذكر الموضع الذي وقفا فيه وقال مالك
ليفتقن اذا قربا من بين يديها وبدنه لو وجدته ولاف دا يجب بدنه لو جامع بعد الوقوف
بوتة ولم يفسد مطلقا سوارك في قبل الرمي او بعده وقال في اذا جامع قبل الرمي يفسد
او جامع

او جامع ويجزئ ان جامع بعد الحلق قيده لان الحرام من الاحرام انما يكون بالحلق ا
او التخصيص ومعنى المسئلة جامع بعد الحلق قبل طواف الزيارة اكثره فان لو جامع بعد ما
كان للزيارة كل او اكثره لا يشرع عليه لانه يخرج من الاحرام وحلت له النسب وايضا في العمرة
اي بجيشة ان جامع في العمرة قبل طواف الاكتم من العمرة وهو اريد ان شواطئ مضاعفا وقدر العمرة
بهذه العمل ويعنى في العمرة في العمرة ويقضى العمرة او بعد طواف الاكتم من العمرة ولاف وحلها وحل
لا في حلق الا في حلق النكاح وكذا الحلاق في حلق النكاح من العمرة او طواف للركن ويجزئ ان
ان طواف لتحصيل الركن ويوطأ في الزيارة حال كونها حيا ويجزئ بدنه لو طواف للزيارة حيا وبعد
لمعد الطواف عندنا وعندنا في الاعيان صلواتهم قبل عذنا الطهارة سنة والاصح انما اجبة وبعد الطواف والم
بلكة ولا يوجب عليه الصورين وهو الا فضل في بعض النسب عليان بعد والاصح ان يعيد في الحديث نداه في
الزيارة ورجوعه ان عادته وقطاف في حلقه ان عادته بعد ايام الحولان اعاده وقطاف حيا
في ايام الحولان حتى عليه وان عادته بعد ايام الحولان في حلقه عندنا لا يشرع وهذا يدل على ان
المعتمد بالطواف التي لا لا قولنا لو كان المعتمد الا قولنا لم تلزمه دم للتأخر في وقت لو وضع
الاهل وقطاف حيا عليان يعود ويعود با حرام جديد لان الطواف الا قول المعتمد في حلقه ليس
ان يدخل مكره با حرام فيلزمه احرام جديد لوضو مكة وقيل يعده بذلك الاحرام وان لم يعده بعث بدنه
جاز ان الا فضل ان يعده ولو وضع الاهل وقطاف حيا ان عاد طواف جاز ان يعث بان في قولنا
ويجزيه لو طواف حيا للمقدم وهو سنة لكنه صا رواه بالشروع والصدور وهو واجب ولكنه اذا من
طواف الزيارة وعن ابي حنيفة في طواف الصدر محمد بن جيثة او ترك اى بجيشة ان ترك اقل من طواف الركن
وهو ثلثة اشواط فما دونها ولو ترك اكثره اى اكثره اشواط الركن حتى حيا من النسب اريد حتى يوفى
الزيارة فان وضع الاهل عليان يعده بذلك الاحرام او ترك اى بجيشة ان ترك اكثره اشواط الصدر ويلزم اعادته ما دام
بلكة او طواف الصدر حيا ويجزئ صدق ضاح لو نفضه على ثلثة ما اكل لكل مسكن يفضيه من كل اى طواف الصدر
او طواف حيا بجيشة ان طواف للركن عندنا في ايامه وللصدر رطبا في اجزاء من التشرع قيده بشارته
الا ان لو طواف في ايام الحولان يلزمه دم لو وقع طواف الزيارة في وقت ولا ياتي في التشرع طواف الصدر لانه

هيما وعلمه بان جامع
الناس في الحج والعمرة
كالملك في عمرة الامة
من الاحكام وقال ح

من الاحكام وقال ح